

جريدة بيان الأربعاء

المؤرخ المصري الدكتور رؤوف عباس:
الأحزاب المصرية سلطوية وتفتقر للجماهير
إرتباط كتابة التاريخ بالمتغيرات السياسية يخدم المتطرفين
أجرى الحوار: محمد عبد الحميد

الأربعاء، 10 يناير 2001

د. رؤوف عباس أحد المؤرخين البارزين في مصر في الثلث الأخير من القرن العشرين ، وهو من أوائل المؤرخين المعاصرين الذين كرسوا بحوثهم ودراساتهم لاتجاه الدراسات الاجتماعية في التاريخ المصري المعاصر. فتاريخ الحركة العمالية المصرية في مصر (1899 – 1952) هو موضوع رسالة الماجستير التي قام بها، والنظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة هو موضوع رسالته للدكتوراه، وقد تخرج دكتور رؤوف عباس من قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة عين شمس في عام 1961 وعين معيداً بقسم التاريخ بآداب القاهرة عام 1967، ومنذ هذا التاريخ وهو يكافح للوصول إلى مقررات دراسية لطلاب القسم تجعل منهم مؤرخين أكفاء في تناولهم للجوانب المختلفة في تاريخ مصر، ورغم أن البيروقراطية كانت عدوة له دائماً إلا أنها لم تنته عن تطوير هذه المقررات الدراسية قدر ما استطاع، هذا فضلاً عن إثراته الدراسات التاريخية المصرية بما قدمه من دراسات وبحوث ومؤلفات وصلت إلى أكثر من 14 مؤلفاً متنوعة الاهتمامات التاريخية فمنها دراسات عن الحركة القومية المصرية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وتحقيق لمذكرات الزعيم الوطني محمد فريد، وكتابات في تاريخ تطور الرأسمالية المصرية.. هذا وقد ترأس عباس قسم التاريخ في جامعة القاهرة منذ عام 82 ولمدة خمس سنوات وهو حالياً يعمل استاذاً متفرغاً بالقسم ومشرفاً على سينمار التاريخ العثماني الذي قام بتأسيسه، فضلاً عن رئاسته الجمعية التاريخية المصرية. وقد حصل عباس على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية لهذا العام.

وفي مبنى التاريخ العريق بكلية الآداب جامعة القاهرة التقيناه.

• بالرغم من أن مصر تزخر بكثير من أساتذة التاريخ ذوى الخبرة والمؤرخين ذوى المكانة إلا أنه يلاحظ أن الكتب التاريخية المدرسية أو الموسوعات العامة يوجد بها الكثير من الأخطاء والمغالطات التاريخية التي تثير الدهشة ومن شأنها بطبيعة الحال تشويه الذاكرة القومية للأجيال التي تتلقى معلوماتها التاريخية من هذه المصادر. ترى ماسبب هذا الخلل الكبير في كتابة تاريخنا؟

○ التاريخ يستخدم في التعليم كمادة للتربية الوطنية وكل أمة تضع في إعتبارها ماتريد أن تبثه في الأجيال القادمة ومن المفترض أن هذا التوجه ثابت، في حالة مصر تجد أن مناهج التاريخ تأثرت باختلاف التوجهات السياسية ففي العصر الملكي كان التركيز على الفكرة المصرية والتاريخ التركي تاريخ أسرة محمد على، وفي عهد عبد الناصر يبرز الاتجاه القومي في كتابة تاريخ مصر وتخفت الأضواء عن تاريخ أسرة محمد على. وفي عصر السادات أدخلت أيضاً تغييرات على مقررات التاريخ المدرسية لتخدم توجهات النظام فأستمر إهمال الفترة الفرعونية ومما ارتبط بها من امتدادات مثل العصر القبطي لصالح الإهتمام بالتوجه الإسلامى الذى أصبح يحظى بالنصيب الأكبر من المقررات التاريخية المدرسية التي تميزت أيضاً في هذه الفترة بعدم الحديث عن الكيان الصهيونى كعدو مع تسليط الأضواء على أهمية السلام مع إسرائيل مما أوجد أجيالاً لديها تشوه في التوجه الوطنى وأصبح لدينا أجيال تربت على تاريخ ما قبل يوليو وأجيال تربت على تاريخ عصر السادات وما بعده هذا أوجد حالة من القلق تتعلق بتحديد الهوية وهذا ماخدم في النهاية التيار السياسى الإسلامى بإعتبار أن الدين هو الحقيقة الثابتة وسط المتغيرات. هناك أيضاً ملاحظة هامة فيما يتعلق بكتابة المقررات التاريخية في المراحل التعليمية المختلفة فغالباً ما توكل إلى أناس يمكن أن نطلق عليهم (ترزية المقررات) فهؤلاء يبلغون بتعليمات محددة من وزارة التعليم ثم يضعون المقررات تبعاً لهذه التعليمات وكثيراً ما تأخذ عمليات الصياغة في هذه المقررات طابع (القص واللصق) مما يجعل الكثير من المعلومات التاريخية الواردة فيها يحمل الشئ ونقيضه ناهيك عن المغالطات التاريخية المباشرة.

نحن والتاريخ

• إذا كان مفهوم المدرسة التاريخية يتعدى الإهتمام بدرس قضايا معينة في التاريخ إلى إمتلاك رؤية حرة وكلية محددة تمتلك وسائلها المنهجية في تحليل الوقائع التاريخية.. هل توجد مدرسة تاريخية مصرياً تبعاً لهذا المفهوم؟

○ في المدرسة التاريخية المصرية أساتذة عمالقة في مختلف التخصصات فلا أحد يستطيع أن ينكر الجهد العظيم الذى بذله أحمد فخرى في التاريخ الفرعونى وكذلك أعمال سليم حسن التى تمثل موسوعة مصر القديمة أعظمها، وأيضاً الإسهامات الجلية لأعمال حسن إبراهيم حسن وتلاميذه في التاريخ الإسلامى، يجب الفصل بين ما يسود الكتابة

التاريخية في الكتب المدرسية وبين تناول التاريخ في الدراسات الأكاديمية كذلك هناك الجيل الذي أمثل أنا واحدا من أفرادها والذي كانت له اضافته بما أبداه من إهتمام للبعد الإجتماعي في الدراسات التاريخية مع ذلك لا توجد لدينا مدرسة تاريخية بالمعنى العلمي تستخدم توجهاً فكرياً معيناً في كتابة التاريخ. فليس لدينا مدرسة مثل مدرسة الحوليات في فرنسا التي تنظر للتاريخ وفقاً لرؤية عادية ومفهوم خاص بالمجتمع. وقد كتبت دراسة نشرت في مجلة كلية الآداب تدعو إلى البحث الجدى عن رؤية منهجية تعبر عن واقع تاريخنا وليس من خلال مناهج البحث التاريخي الغربية، فلماذا الإصرار على أن تكون مصادر البحث التاريخي هي المصادر الرسمية فهناك مصادر أخرى غير رسمية لاتقل أهمية عن هذه المصادر الرسمية مصادر ينتجها المواطن العادى فالفلكلور يعتبر مصدراً مهماً لكونه يعبر عن وجدان الشعب، كذلك الرواية التاريخية من المصادر المهمة في البحث التاريخي لكونها تتعرض لحقب عاصرها المؤلف، تبعاً لرؤيته هذه التي لا توجد في الوثائق الرسمية. هذه المادة المحلية لن يتصدى بإمتياز سوى الباحث المصرى لأن مهما بلغت درجة إتقان اللغة لدى الباحث الغربى ومعرفته بالثقافة المحلية فستظل أمامه مواقف غامضة لا يستطيع التعامل معها سوى الباحث المصرى.

وتعود أسباب غياب مدرسة تاريخية مصرية ذات رؤية خاصة من وجهة نظرى إلى ضعف التكوين المنهجي للباحثين في المجالات التاريخية فكتب مناهج البحث العلمي التي يدرسها الطلاب في أقسام التاريخ الأكاديمية كتب مترجمة وأغلبها ترجمة مجتزئة من كتب يعود تاريخها إلى الحرب العالمية الثانية. فالمعرفة المنهجية التاريخية متوقفة ولا يوجد في الجامعات المصرية أدوات منهجية متطورة أو من يعمل على تطويرها. فالاحصاء مثلاً أداة منهجية سارت اداة مطلوبة في الدراسات التاريخية ومع ذلك فالباحث التاريخي لدينا لا يعرفها جيداً، فدارس التاريخ لدينا الذي يفترض فيه أنه يعد ليكون باحثاً في التاريخ لا يزود بالمعرفة الكافية التي تسمح له بدراس التاريخ الشفوى أو الفلكلور لأنه لا يملك الأدوات المنهجية التي تسمح له بذلك. فنحن عاجزون عن تطوير المناهج الغربية في الدراسات التاريخية التي تخصصنا، وفي نفس الوقت رافضون التعاطي مع تجارب الكتابة التاريخية في الشرق مثل الكتابات اليابانية والكتابات الصينية.

● إذا لم يكن هناك مدرسة مصرية تاريخية ذات ملامح محددة في العصر الحديث هل يمكن القول إن كتابات المؤرخين الإسلاميين في مصر بدءاً من عهد ابن عبدالحكم إلى ابن اياس مثلت مدرسة تاريخية شديدة التميز في عصر مصر الإسلامية؟

○ الحقيقة لا نستطيع أن نقول إن كتابات هؤلاء المؤرخين مثلت مدرسة تاريخية نظراً لأن كتابات هؤلاء المؤرخين تعتبر معرفة ناقصة فلم تقوم على مناهج محددة فضلاً على أنها خلت من كتابات في المنهج بشكل فكري وتأسيسي على الرغم من أن ابن خلدون كتب في المنهج، ولكن يمكن الاستفادة من هذه الأعمال الآن لو عكفنا على دراستها من مدخل منهجي يكرس لدراسة الأعمال التاريخية التراثية ويكون له رؤية محددة في النظر إلى هذه الثقافة فضلاً عن رؤية الغرب لها.

● إن لم يكن هناك مدرسة تاريخية مصرية ذات رؤية منهجية محددة فهل هناك رؤية ذاتية تحكمكم في تناولكم للوقائع التاريخية؟

○ الحقيقة أنني أعتبر واحداً من المهتمين بالتاريخ الإجتماعي وبالتالي ينصب إهتمامي على توسيع الدائرة التي تساعد على كتابة التاريخ الإجتماعي بمختلف فروعها وفي إطار ذلك أهتم أيضاً بالتغيرات الاقتصادية وعلم إجتماع المعرفة وبالثقافة بمعناها العام التي تعنى رسم إطار للمجتمع كما أنني أحاول أن أتخلص من تناولى للأحداث التاريخية من رؤية الغرب فمثلاً ظل دارسو التاريخ ينظرون إلى العصر العثماني على أنه عصر ظلام وركود وهذه الرؤية للعصر العثماني رؤية التاريخ والباحثون فيه لدينا يصفون العصر العثماني رؤية غربية الغرض منها إبراز الدور الحضارى للاستعمار الأوروبى للشرق على انقاض الخلافة العثمانية وعلية أوليت أهتماماً كبيراً للعصر العثماني وتناولته برؤية جديدة تبرز ما فيه من جوانب حضارية جيدة وتشاركني في هذا د.نبيلى حنا بالجامعة الأمريكية ونحن نعمل معاً لتكوين وتربية كوادر تتعامل مع تاريخ العصر العثماني وهي تمتلك الأدوات المنهجية المناسبة وهذا من خلال سينمار التاريخ العثماني الذي عاد يجذب شباب الباحثين في التاريخ من مختلف الجامعات المصرية وتتناول فيه موضوعات تكشف عن صفة المجتمع المصرى في هذا العصر وتنتقل أن ندرس إنطلاقاً منه وثائق المحكمة الشرعية. جدير بالذكر أننا لدينا في مصر أعداداً هائلة من المخطوطات موزعة في أكبر مراكز وجامعات مختلفة لم نتعرف إلا على 10% من حجمها الكلى وظل الباقي مجهولاً بالكلية لم يصنف أو يعرف حتى محتواه.

● ماذا عن دور الكتابات التاريخية المصرية والمؤرخين المصريين في تنمية الدراسات التاريخية في العالم العربى في العقود الأخيرة خاصة أن هناك من يقول أن هذا الدور كان له من الأثر السلبى أكثر من الإيجابى حيث نقل سلبيات الكتابة التاريخية المصرية إلى كتابة التاريخ في الدول العربية؟

○ هذا الرأى محض إفتراء طبعاً فالدكتور أحمد عزت عبدالكريم أسس لسينمار تاريخ العرب منذ الستينيات في جامعة عين شمس هذا السينمار الذى كون خبرات في تاريخ العرب من الصريين وغير المصريين ومن هؤلاء جمال زكريا القاسم الذى تعد كتابته في تاريخ الخليج تعبيراً عن وجهة النظر العربية في مقابل إفتراءات الغرب حين يتصدى لتاريخ الخليج، أيضاً تاريخ العراق قام على كتابته مصريون وعراقيون درسوا في الجامعات المصرية.

أيضاً تايخ المغرب كان متروكاً للغربيين في الكتابات الأولى وفيما بعد درس على أيدي المصريين والمغاربة الذين تقدموا برسائل أكاديمية عن هذا التاريخ إلى الجامعات المصرية. أيضاً القضية الفلسطينية فقد درست من قبل المصريين والفلسطينيين والسوريين ومثل هؤلاء عادل غنيم وهند البربري التي لها كتابات في تاريخ فلسطين الإجتماعي وكلاهما درس في مصر أيضاً نفس الشأن بالنسبة لتايخ اليمن فقد قام بكتابه مؤرخون يمنيون درسوا في مصر.. فالدور المصري له أثره الإيجابي البارز على الكتابات والمؤرخين العرب وليس العكس، أما الضعف المنهجي في الكتابات التاريخية العربية فهو متمثل بين دول الأمة العربية كنهانظراً للظروف المتشابهة التي يكتب فيها التاريخ في هذه الدول، أما إلقاء القصور الذي في هذه الكتابات على كاهل المصريين فهو نوع من الغبن والوجود للجهود المصرية التي بذلت في كتابة تاريخ العرب.

الإنبهار بالغرب

• كان لإسهامات الفيلسوف والمفكر الفرنسي ميشيل فوكو في نقد المعرفة التاريخية والتشكيك في عملية التاريخ صداها لدى كتاب التاريخ العرب على الأقل في نظرهم إلى التاريخ ومنهم وضاح شرارة الذي يقول (إن الفكر العربي التاريخي كان ومازال فكر دولة لا بمعنى تمثيل مصالحها وطبقاتها وخدمة أجهزتها بل بمعنى أنه يعقل التاريخ (الأدوار والحدث والحبكة أو الدراما أي التحول) تحت وطأه انقسام حاد بين مجالين متناحرين هما المجتمع المدني والدولة والمفكرون التاريخيون (حتى الماركسيون منهم) في صفة الدولة الرأسمالية شاءوا أم أبوا لأنها تسيطر على تقنيات الفعل والقول. تعليقكم؟

○ لدينا مشكلة مزمنة تجاه الغرب فأى نظرية جديدة تظهر به نجد كثيرين يبنهرون بها ويروجون لها ويكيفون فكرهم والواقع على مقاس النظرية الجديدة. فالدولة لدينا في مصر أو المنطقة لها دور لا يمكن تجاهله والإنفكاك منه فهي توجه لحركة المجتمع وفضلاً عن أن طبيعة السلطة في الغرب فمؤسسات المجتمع المدني في الغرب ليست جزر منعزلة مستقلة بل هناك علاقات من الترابط والتداخل بين هذه المؤسسات ومؤسسات السلطة وكل واحدة لا تعمل بمعزل عن الأخرى. النشاط الاقتصادي مثلاً ليس بمفهوم الحرية المطلقة التي تعتمد على المصلحة الذاتية للفرد وإنما تعمل من داخل إطار المصلحة العامة للمجتمع وسلطاته. أرى أن هناك من الكتاب العرب من يهتم (بالافتات) ويحاولون أن يكيفوا واقعنا الخاص مع كل نظرية جديدة تظهر في الغرب كنوع من الإلتقاء مع الفكر العالمي وأنا أرى أن الفكر العالمي ليس بالضرورة هو فكر الغرب بل أن هناك تجارب في الهند يجب الإطلاع عليها والإستفادة منها.

• لكم دراسة عن تاريخ جامعة القاهرة وكذلك عدة أوراق عن الأوضاع في الجامعة المصرية.. ومؤخراً جاء إلى مصر المفكر الفرنسي جاك دريدا وأهم دعوة وجهها إلى المثقفين المصريين هي العمل على الحفاظ على أن تكون الجامعة حرة.. ترى إلى أي حد يمكن أخذ هذه الدعوى بجديّة في ضوء تاريخكم الأكاديمي الطويل في الجامعات المصرية التي وصلت فيها إلى منصب وكيل كلية الآداب، وألا تعتبرها سخريّة مضافة لما وصلت إليه أحوال الجامعة في مصر؟

○ دريدا يقول مايقول لأنه لا يعرف الجامعة في مصر فالجامعة لدينا بخلاف جامعات الخارج فنحن هنا في جامعة لا تحكمها سلطة أبوية بل سلطة عسكرية بحيث يكمنك أن تشبه الأستاذ باللواء والمدرس بالعميد وهكذا فالجامعة لدينا ليست قلعة للفكر الحر بل قلعة لوأد الفكر الحر هي إضافة لرصيد الجمود والتخلف وليست إضافة لرصيد التقدم فالحرية في الجامعة وهم فالجامعات في مصر معتقلة ومكبلة بجهاز يدعى المجلس الأعلى للجامعات، وهو جهاز ليس له أي فاعلية سوى إملاء رغبات السلطة على الجامعة، وتوجيه حركة الجامعات تبعاً لما يراصالحاً من وجهة نظر أمنية. فهذا الجهاز هو الذي يتحكم في تولى أي منصب في الجامعة بدءاً من رئيس الجامعة وانتهاء برئيس القسم، فضلاً عن أنه المخول بإقرار وتعديل المناهج في الجامعات، وكل هذا يتبعاً لوجهة النظر الأمنية وليس تبعاً للمصلحة الأكاديمية. فلا حرية ولا صلاح ولا تقدم في الجامعة إلا بفك الارتباط بين الجامعات والحكومة وبعد ذلك يمكننا الكلام عن الجامعات كمؤسسة أكاديمية حرة تتولى اختيار قياداتها وتأخذ برأى أعضائها.

المؤامرة الأمريكية

• إدراج دور الغرب كعنصر مؤثر في تعطيل مشروع التنمية الوطنية المستقلة والشك في معلومات الميديا الغربية وليس أخذها على أنها من المسلمات في تحليل أسباب تخلفنا باتت هذه الإتجاهات تلقي معارضة شديدة من قبل بعض المفكرين تبعاً لضرورة التخلي عن نظرية المؤامرة حيث أنهم يرون أن ذلك من قبل مداراة العجز الذاتي والهروب من المسؤولية أكثر منهجاً عن الأسباب الحقيقية للتخلف. نحن نطلب رأيكم في هذا الخلاف؟

○ الدور الأمريكي معروف في تعطيل وإفشال مشروعات التنمية الوطنية المستقلة، وهذا لا يمنع أن تكون هناك أسباب كثيرة وأساسية تعود علينا بالأساس وعلى مسئولينا وحدنا في تخلفنا سوى أن الذين يرفضون رؤية دور الغرب في تعطيل مسيرتنا التنموية هم بالأساس لديهم إحساس بالهزيمة ومنهزمين من الداخل ولديهم إحساس بعقدة النقص تجاه الغرب وتجدهم في الحوارات الدائرة حول العولمة يعلون من قيمة الغرب ويدرجون لدور التبعية مع الغرب وينظرون إلى أي محاولة لتدعيم هويتنا وخصوصيتنا تجاه الغرب كنوع من رفض التقدم، ويرون أنه لا بد من الانفتاح على الغرب دون أي احترازاات تبعاً لوجود الإنترنت والسموات المفتوحة، وأنا لست ضد الإنفتاح على

الفكر العالمي والاستفادة منه، ولكن ألا يكون هذا على حساب هويتنا فليست المسألة أن تقف مستلباً من حقوقك لكي تكون ليبرالياً جيداً في تعاملك مع الآخر، وهذا مالا يفعله الغرب نفسه، وأحيل هؤلاء إلى الخطابات التي وجهت أخيراً من قبل الجامعة الأمريكية إلى المجلس الأعلى للثقافة وتحذره من ترجمة أى كتاب في المشروع الذي يقوم به المجلس لترجمة الفكر العالمي المعاصر من دون الرجوع إلى دار النشر الأصلية لموافاتها بحقوقها في النشر وهذا ما يمكن أن يعطل هذا المشروع لأن دور النشر تتطلب مبالغ طائلة. هذا المثال أذكره للذين يريدون أن يسلوبنا حقوقنا تحت دعوى أن تنبهننا للغرب ودوره في تعطيل مسيرتنا التنموية نوعاً من الوهم بالمؤامرة لتبرير عجزنا الذاتي.

• لكم أكثر من دراسة عن تطور الرأسمالية المصرية السؤال هل الفساد الذى نشهده الآن فى ممارسة الرأسمالية من تحويل أرباحها إلى الخارج أو التهرب من الضرائب أو من سداد مديونياتها الكبيرة للبنوك أو هروب عناصرها بعد نهبهم مليارات من أموال المصريين هل هذا الفساد مرتبط بأصول الرأسمالية المصرية منذ تكونها أم أنه مرتبط بحالات فردية تتبعاً لتصرّيات الحكومة مع كل حالة فساد أم لفساد مناخ الإستثمار بكامله فى مصر وعلاقته القوية بالفساد الإدارى بالدولة أيضاً؟

○ أعتقد أن ما نراه من فساد فى أداء الرأسمالية مرتبط بالأساس بالفساد الإدارى، فالرأسمالية المصرية هى إمتداد لرأسمالية طلعت حرب التى بنت قلعته الممثلة فى بنك مصر بهدف الإستقلال النقدى والإقتصادى كمقدمة للإستقلال السياسى ورغبة منها فى إقامة إقتصاد وطنى أما السلبات التى أصابت الرأسمالية المصرية فيما بعد فترجع إلى الطريقة التى عملت بها هذه الرأسمالية فى السبعينيات أبان فترة الإنفتاح الإقتصادى وما تلاه من مشروعات خصخصة القطاع العام فمعظم المشروعات الموجودة حالياً التى تنشط فيها الرأسمالية المصرية مشروعات إستهلاكية لا تسهم إسهاماً حقيقياً فى التنمية الإقتصادية المصرية فأغلبها مشروعات لإنتاج السيراميك التى تستهلك بالداخل ولا تستطيع المنافسة به فى الخارج، فضلاً على أنها لم تنم سوق العمل إنما هى مشروعات تقوم على الربح الكبير والسريع. بينما كان بنك مصر وراء خلق رأسمالية تتجه إلى حركة تصنيع حقيقية ولدينا تجربتنا فى إدارة الإقتصاد فى مصر فى العصر الحديث الأولى كانت تعتمد الإقتصاد المدار وهى تجربة محمد على التى كانت تبغى الوصول إلى اقتصاد مستقل، لكن التجربة حوصرت وأقام خلفاء محمد على اقتصاد التبعية مع الاحتلال الأجنبى، ومنذ طلعت حرب حاولت الرأسمالية إقامة قاعدة مصرية مستقلة، وحين جاءت ثورة يوليو عملت على تنمية هذا الإتجاه فى إقامة رأسمالية وطنية لذا أخذت الدولة على عاتقها تنمية الصناعات الثقيلة وفتح الباب أمام الرأسمالية الوطنية بتأميم وفرض الحراسة على ممتلكات الأجانب فى مصر ولكن للأسف لم يقبل الرأسماليون المصريون على السير تبعاً لهذا النهج إنما تمركزوا فى القطاع الزراعى واضطرت الدولة أن تدير الإقتصاد الصناعى (57 – 61) وفيما بعد شاركت الرأسمالية مشاركة هزيلة حتى فُتح الباب للشركات العالمية إبان الإنفتاح الإقتصادى فصارت الشركات الرأسمالية المصرية شركات تابعة للرأسمالية العالمية أكثر من كونها شركات ذات تنمية وطنية مستقلة. وأكبر دليل على ذلك تحولنا من دولة أولى فى زراعة القطن ودولة أولى فى صناعة المنسوجات إلى سوق إستهلاكي لمنتجات الدول الأخرى من المنسوجات.

سرى للغاية

• كشف كتاب (سرى للغاية) الصادر فى السبعينيات والذى يحوى محاضر لجان تصفية الإقطاع التى قامت عام 1966 عن حجم النفوذ الكبير للإقطاع فى الريف المصرى، بل أن ملكية بعض العائلات الكبرى زادت فى عهد الثورة وتضاعفت عما كانت عليه قبل الثورة والإصلاح الزراعى، ناهيك عن تسلط هذه العائلات وتغلغلها فى الإتحاد الإشتراكى التى كان مفترض فيه أنه مؤسسة لحماية الجماهير لا لقهورها، هذه المؤشرات ألا تحتاج إلى تفسير تاريخى خاصة أنها تتناقض مع ما كان معلن من جانب الثورة وهو القيام على تصفية الإقطاع؟

○ مشاريع الإصلاح الزراعى لم تبدأ مع الثورة بل كانت هناك مشاريع للإصلاح الزراعى وتحديد حد أقصى للملكية الزراعية فى مصر قبل الثورة، وأذكر من هذه المشاريع مشروع سعدى خطاب من جماعة النهضة القومية ومشروع إبراهيم بيومى منكور، ومشروع إبراهيم شكرى، وكلها كانت مشاريع منطلقة من محاولة إستباق أى انفجار فلاحى فى الريف المصرى لحجم القهر والذل الواقع على الفلاحين الذى قد يؤدى إلى ثورة فلاحية يكون لها آثار لا يمكن الحد منها، ومن هنا كان كبار الملاك يترقبون من الثورة قانوناً للإصلاح الزراعى والحد من الملكية فاستبقوا هذا القانون الذى حدد الحد الأقصى للأسرة 200 فدان وباعوا مازاد عن ذلك إلى فلاحين يعملون لديهم أو حتى خدامات فى بيوتهم بحيث تكون ملكية هؤلاء صورية وفى نفس الوقت يحافظون على أملاكهم من قانون الإصلاح الزراعى. وبالتالي وصلت الملكية الفعلية لبعض العائلات إلى آلاف الأفدنة مثل عائلة (أبو حسين) بالمنوفية، بل واخترقت هذه العائلات الجمعيات التعاونية الزراعية والإتحاد الإشتراكى وجعلت أبنائها فيها ممثلين لصالح الأسرة لا لمصالح الفلاحين وكذلك حدث ذلك فى مجلس الشعب. وساعد على هذا أن الثورة فى حقيقتها لم تكن تستهدف حركة راديكالية فى تغيير طبيعة الملكية فى الريف المصرى بقدر ماكانت ترفع شعار تضيق الفوارق بين الطبقات، هذا لا يقضى على الصراع الطبقي بل يخفف من حدته.

دار الوثائق القومية

- تكلمتم بمرارة شديدة أكثر من مرة عن صعوبة الإطلاع على الوثائق القومية لصياغة تاريخ مصر وخصوصاً وثائق ثورة يوليو ترى ما الحل من وجهة نظركم لهذه المشكلة وخصوصاً وأنكم من ضمن الهيئة المشرفة على العمل في دار الوثائق القومية؟
- الحل لهذه المشكلة هو تبعية دار الوثائق القومية لسلطات رئيس الجمهورية بحيث يوضع فيها كل المذكرات والأوراق السياسية التي تصدر عن الديوان الجمهورى ويرأسها رجل ذو خبرة وسيادة بحيث تساوى سلطاته سلطات وزير ليحل أى مشكلة تكون متعلقة بالإطلاع على هذه الوثائق، وبالطبع هذا لا يمنع من تحديد المدد المناسبة التي يراها الديوان الجمهورى في حفظ وسرية هذه الوثائق، لكننا نضمن بهذا عدم ضياع هذه الوثائق من ناحية، والقدرة على الإطلاع عليها طالما إنقضت مدة سريتها كما يحدث في أى مكان في العالم، هذا لنتمكن من صياغة مراحل مهمة ودقيقة ومازالت مهمة في تاريخنا الوطنى، لكن ما يحدث الآن من فوضى في دار الوثائق فهذه الدار أصبحت إدارة عادية في وزارة الثقافة يرأسها موظف عادى يمكن أن يأخذ أوامره من وزارة الثقافة والداخلية وليست له سلطات حقيقية في إلزام الهيئات الحكومية بإرسال صور من وثائقها القومية المهمة للدار، أما بالنسبة لوثائق الفترة الملكية ووثائق ثورة يوليو فأرشيف الفترة الملكية في سراى القبة، وهى وثائق منذ أيام الملك فؤاد، وهى محرزة وممنوع الإطلاع عليها (لاحظ المدة التى مضت عليها)، وهناك جزء من وثائق الفترة الملكية ووثائق ثورة يوليو في قصر عابدين ولكن لكى تطلع عليها لابد من المرور بإجراءات أمنية طويلة فضلاً على أنها غير مفهرسة والمكان غير معد للبحث والإطلاع، كما أنه ليس من حق المطلع تصوير أى من هذه الأوراق. أقول هذا ومن المعروف في العالم كله أن أرشيف الدولة السرى يتحدد لوثائقه مدد معينة لسرية الوثائق التى فيه تبعاً لأهمية كل وثيقة وما تراه الدولة بشأنها، وبعد انقضاء هذه المدة التى يمكن أن تكون 30 سنة أو 50 سنة يكون من حق أى باحث الإطلاع على هذه الوثائق. وهذا ماحدث مع وثائق حرب 48 في فلسطين المحفوظة في دار الوثائق القومية ببريطانيا فقد بدأ الإفراج عن هذه الوثائق بدءاً من سنة 1978، وقد إطلعت بنفسى في هذه الدار على وثائق حلف الأطلنطى التى وجدت من بينها ملفات تخص مذكرات مقدمة من دول الحلف (أمريكا، بريطانيا، تركيا) في خطورة الحكم الناصرى في مصر على مصالح الحلف ومقترحات من نفس هذه الدول تحوى خطط منذ عام 1964 لتصفية هذه التجربة، وأما الخطة التى أخذ بهافعلاً في ضرب التجربة الناصرية في مصر فكانت موضوعة في ملف لن يسمح بالإطلاع على محتوياته إلا بعد عام 2015.

أحزاب سلطوية

- لكم أكثر من دراسة قدمتم من خلالها نقداً للأحزاب والحركات الأيديولوجية قبل الثورة.. ترى ما التغييرات التى طرأت على هذه الأحزاب والحركات الأيديولوجية بعد مرور أكثر من 50 سنة من وجهة نظركم؟
- الحقيقة أن نشأة الأحزاب الثانية في مصر بعد الإنقطاع الذى حدث في عهد عبدالناصر كانت نشأة سلطوية فقد كان الغرض منها توزيع التيارات الأيديولوجية على ثلاثة أحزاب، هى حزب الأحرار ممثلاً للتيار اليميني وحزب مصر، ثم الحزب الوطنى ممثلاً لتيار الوسط، وحزب التجمع ممثلاً لتيار اليسار، وترأس الثلاثة أحزاب ضباط وحين تم إحياء حزب الوفد الجديد، اجتمع السادات مع إبراهيم شكرى وكلفه بتكوين وإعلان حزب العمل الذى يعتبر امتداداً لحزب مصر الفتاة، وقد شجع السادات بعض المقربين إليه للانضمام لحزب العمل مثل محمود أبو وافية عديل السادات، وفي حركة مباغته إنتقل السادات من حزب مصر إلى الحزب الوطنى، وهول الجميع وراءه وهكذا فهذه الأحزاب سقطت من أعلى ولم تخرج من أسفل كما هو مفترض في الأحزاب الجماهيرية. فهى نشأة مصطنعة وليس لهذه الأحزاب أى وجود بين الجماهير، وكلها تستمد شرعيتها من الماضى، فالحزب الوطنى يقول أنه وريث ثورة يوليو كذلك حزب التجمع وحزب الوفد يقول إنه إمتداد للوفد القديم منذ النحاس متغافلاً عن كل التغييرات التى حدثت، أما بالنسبة للحركات الأيديولوجية ففيمما عدا الإخوان المسلمين الذين استطاعوا أن يرسخوا قواعدهم الجماهيرية عن طريق تواجدهم المستمر في المساجد وعلى المنابر وربما العمل النقابى. واستطاعوا أن يكونوا تياراً قوياً في الشارع المصرى مؤثراً وإن كان غير معترف به رسمياً، يبقى تيار مصر الفتاة هذا الذى ذاب من تبقى من قياداته في تنظيمات ثورة يوليو مثل فتحى رضوان، أما التيار الشيوعى فالحقيقة أنه كان تياراً محدوداً ومرفوضاً منذ البداية بسبب موقفه من الدين فضلاً عن أنه تمزق من داخله لكثرة الخلافات بين فصائله هذا غير أنه عجز دائماً على تقديم إيداع خاص يتناسب مع الظرف المصرى مستفيداً من الطرح الماركسى العام. وهذا وإن كان إزدهر قليلاً في مناخ الستينيات تحت مظلة السلطة.
- كانت رسالتكم للماجستير عن الحركة العمالية المصرية (1882-1952) حققت فيها لتاريخ هذه الحركة.. رغم النشاط النسبى الذى تميزت به الحركة العمالية المصرية، إلا أنه منذ أكثر من 50 سنة يغلب على أدائها الفتنور والدعة؟

- هذا طبعا راجع لسيطرة الدولة على النقابات العمالية فأصبحت تنظيمات سلطوية أكثر منها تنظيمات نقابية، وصار تقليداً أن يكون رئيس النقابة العامة لعمال مصر هو نفسه وزير القوى العاملة، أى أنه خصم وحكم في نفس الوقت وصارت السلطة تبحث عن قيادات مسالمة تتولى قيادة العمل النقابى، وهذا الشكل كان له تأثيره في فساد القطاع العام، وسيكون له أثره السيئ على المستقبل القادم للحركة العمالية في مصر، فبعد قوانين الخصخصة ستعود العلاقة

مباشرة بين العمال وأصحاب العمل، وسيكون على الحركة العمالية تكوين كوادرنقابية تتولى الدفاع عن حقوق العمال، لأن الكوادرنقابية كانت تتولى قيادة نقابات العمال في ظل القطاع العام قيادات صورية تابعة للسلطة في أغلب الأحوال.

- رصدكم لتاريخ الحركة العمالية والتيارات الأيديولوجية في مصر يشير إلى أنكم كنتم قريبين من هذه التيارات السياسية، والسؤال ألم تنتم في أي فترة من فترات حياتكم إلى أي من هذه التيارات أو الأحزاب؟
- أنا لم أنتم طوال حياتي لأي حزب أو تيار سياسي ولن أفعل هذا في المستقبل، لأن الانتماء إلى حزب في مصر يعني ان تخسر حريتك، فأنت في مصر بإستطاعتك أن تفكر بحريتك طالما أنت وحدك، لكن حالما أن تبدأ التفكير والكلام مع الآخر فأنت صرت تمثل خطراً لا بد من التعامل معه.